المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

دراسات الخبرات والممارسات الوطنية للحوار الاجتماعي في المجالس الاقتصادية والاجتماعية فيالحماية الاجتماعية.
الحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة ودورالحوار الاجتماعي

كلمة

روجيه نسناس
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي - لبنان

مؤتمر دولي
منظّمة العمل الدولية / الجمعية الدولية للمجالس
الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة

جينيف
8 – 9 أيار/مايو 2012

حضرة السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية،

حضرة السيد محمد صغير باباس، رئيس الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة،

حضرة رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

أيها الزملاء،

حضرة السيدات والسادة،

ليس من قبيل الصدفة أن نجد الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (AICESIS) إلى جانب منظمة العمل الدولية. إنّهما يتشاركان رؤية مشتركة، رؤية مجتمع أكثر عدلاً وأكثر إنسانية، ويعملان معًا على تحقيق التنمية المستدامة. تعتبر منظمة العمل الدولية حصن العمال، فإنّ انجازاتها في العالم لا تُعدّ ولا تُحصى. وقد أبرمت المنظّمة اتفاقات مع الدول تشمل مختلف مجالات ظروف العمل، وتتلخّص بعبارة واحدة **"العمل اللائق"**. يعود فضل الحوار الثلاثي بين "ربّ العمل والعمال والحكومة" إلى منظمة العمل الدولية التي تعتبر المنهجية الفعالة الوحيدة لتنظيم العلاقات في العمل والسلام الاجتماعي. لأنه إذا كانت منظمة العمل الدولية هي المدافع عن حقوق العمال، فإنّها تأخذ على محمل الجدّ مصالح أرباب العمل والمنظمات التي تمثّلهم؛ كما أنّها شريك الحكومات ذات النيّة الحسنة.

وتذهب المجالس الاقتصادية والاجتماعية إلى أبعد من ذلك . إنّ المرة الأولى التي دَعوتُ فيها إلى الحوار الثلاثي خلال الجمعية العامة، ردّ أحد أعضاء الجمعية بقوة قائلاً إنّ "المنظمات غير الحكومية هي أيضا مهمة، وينبغي عدم الخلط بينها وبين أرباب العمل، ذلك أنّها لا تعمل بغية الربح. كذلك الأمر بالنسبة إلى المهن الحرّة التي تُصَنَّف عادةً إلى جانب أرباب العمل، وهم في الواقع أقرب إلى العمال". وعلينا معرفة أنّ المجتمع المدني أوسع وأكثر دقة من الرسوم البيانية التقليدية.

فهِمت المجالس الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الماضي أهمية المدى الطويل ، وأدخَلَت حماية البيئة إلى مهماتها الاقتصادية والاجتماعية.

نهاية اليوتوبيا

ليس هناك من مجتمع قائم على المساواة. فقد كانت الأنظمة الشيوعية تدّعي ذلك، وكان الثمن تأخّر كبير في مجال التنمية. إنّ لمركزية القرار مظهر خادع من الكفاءة الاقتصادية، أمّا في

الواقع فإنّها تحرم نفسها من عدد كبير من التبصّر والقرارات التي تميّز اقتصاد السوق. إنّها أساس الإنتاجية والابتكار الوحيدان اللذان يسمحان بالدعم والازدهار في المنافسة.

كانت هذه خيبة أمل مريرة: فإن المساواة بين الناس كانت تقاسم الفقر، وكان اضمحلال الدولة الدافع لصعود الديكتاتوريات، وتحوّلت ديكتاتورية البروليتاريا إلى سيطرة أصحاب الامتياز، أمّا تحرر العمّال فكان في استعباد الانسان.

من سيّئٍ إلى أسوأ

لم يكن اقتصاد السوق علاجًا شافيًا على جميع الأصعدة، وهناك مرحلتين مختلفتين: الأولى حتى بداية التسعينات وسقوط جدار برلين، بحيث سمحت لاقتصاد الدول الأوروبية والآسيوية التعافي من آثار الحرب العالمية الثانية. ويبدو أنّ الخوف من الشيوعيةقد ضبط الدولّ وألزم الحكومات جدولة تقاسم الثروة تدريجيًا لصالح المجتمع ككلّ. فكان حينها إرساء الضمان الاجتماعي والتأمين ضدّ البطالة وتأمين التقاعد، والضمان الصحّي، والضمان التربوي على حساب الدولة، بالإضافة إلى تأمين الحد الأدنى للأجر وتعويض ارتفاع الكلفة المعيشية وتحديد ساعات العمل وإلزامية الإجازة وغيرها...

بعد سقوط جدار برلين، اختفت الحواجز. وتطوّر الاقتصاد الريعي مع ميله المفرط إلى المضاربة، فقد انخفضت حصّة العمل في الدخل القومي لصالح رأس المال، وانتشر مجتمع من طبقتين مختلفتين مع تفاوتات فادحة.

أزمة وخيبة أمل

فاجأت الأزمة الآسيوية في العام 1998 العالم. وكنّا نعتقد أنّ الركود قد زال إلى الأبد، وأنّ الدول الحديثة تملك الأدوات اللازمة لمكافحة البطالة والحد من التضخم. في الواقع قد أفسد الاقتصاد الريعي هذه الدول، ولم تستند التوقعات الملائمة إلاّ على التخمين والمضاربة، وكان يكفي أن تحصل بعض التغييرات حتى ندرك أنّ الأمة قد أصبحت غير منتجة، وأنّ غالبية السكان يفتقرون إلى سبيل العيش.

بعد عشر سنوات، ضربت الأزمة أوروبا والعالم بعد الولايات المتحدة بشكل قوي. وكان عامل التدريب نحو عجلة النمو قد لعب أيضا لصالح الأزمة. وكان على الاقتصادات المفتوحة بشك كامل أن تواجه معًا الركود، ولم تكن تتوقع أي انتعاش اقتصادي إلاّ سويةً.

تجنبت الدول الركود، ولكنها فشلت في ضمان الانتعاش. وكان الاختيار الأفضل العودة الجزئية إلى الكينزية في الولايات المتحدة وأوروبا: أي تقليص معدلات الفائدة، واعتماد سياسة مالية

توسُّعية للحفاظ على فرص العمل، ودعم بعض الشركات الواقعة في العجز لا سيما في المجال المالي بخاصّةٍ أنّه سيكون لتراجعها أثر خطير على الاقتصاد.

لم تكبح الدول التكهنات ولا خفّضت الأجور ولم تدعم الدخل من العمل. كما أنّه يتم التصدي بجدية للبطالة التي اعتُبرت شرًّا لا بدّ منه، بخاصّةٍ خلال الأزمة. وقد ذهبت بعض الدول إلى أكثر من ذلك فقد توقّ‘ت انتهاء الأزمة في أواخر العام 2010، على الرغم من البطالة الفائقة، "لقد خرجنا من الأزمة وسيتدخّل انخفاض معدّل البطالة في تعزيز النمو خلال الأشهر الثماني عشر القادمة". لم تكن هذه هي الحال ذلك أنّ الأزمة ازدادت.

كل هذا يعني أن أسس الاقتصاد الريعي ما تزال موجودة وكلّ ما يأمل به قادة الاقتصاد العالمي هو الخروج من الازمة من دون تغيير قواعد اللعبة.

منطق التقاسم

هل من رابط بين حصة الأجور في الدخل القومي والنمو؟

هل من رابط بين البطالة والانتعاش الاقتصادي؟

هل يمكن تفادي الركود بفضل ميلٍ طبيعي للسوق في ضبط الأجور والأسعار؟

هل كان يمكن للدول تفادي الكارثة من دون التوسع النقدي الفاضح من قبل الحكومات جميعها منذ أربعة عقود، وهي المسؤولة عن جميع المشاكل والأضرار؟

هل من نتيجة حتمية تدفعنا إلى الاختيار، في جميع الظروف والحالات، بين التضخم والبطالة؟

لا إجابات على هذه الأسئلة الخمسة و/أو حتّى أجوبة معاكسة تماما من قبل كبار المختصّين في الاستماع الدولي، وهنا تكون الفرصة جزئيًا للحوار الاجتماعي.

لقد اعتادت الدولة اللجوء إلى المفاوضات كلّما كان أثر القرارات غير واضحًا تمامًا من أجل التشريع عن طريق السلطة. في الواقع، أنا من بين أولئك الذين يؤمنون بفضيلة الحوار التي يمكن أن تكشف عن جوانب كثيرة تغيب للوهلة الأولى عن الباحث وصانع القرار. لا شكّ أنّ نتيجة التفاوض الذي يقام بشكل جيد أغنى بكثير، ويأخذ في الاعتبار التعقيد الاجتماعي بشكل أفضل ممّا يمكن أن يقوم به الفرد أو المنظمة.

ومع ذلك، فإن ميزان القوى غير متساوٍ دائمًامن أجل أن نتوقّع حوارًا مثاليًا، نتيجةً عادلةً لعملية التفاوض. ويمكن للمنظمات الاقتصادية أو الاتحادات أن تكون قوية جدًّا بالمقارنة مع شركائها، وغالبا بالتواطؤ مع الحكومة، الأمر الذي قد يشوّه نتائج المفاوضات.

يقدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ميّزة وجود تمثيل متوازن يكون عادةً من خارج طوارئ جدول الرواتب أو غيرها من الحالات الطارئة، ويمثّل بالتالي رأي المجتمع المدني بكامله بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمهن الحرّة.

أتذكّر مفاوضات صعبة للغاية قامت حول تحويل تعويضات نهاية الخدمة للعاملين المتقاعدين، وهو مشروعٌ تسترسل به الحكومة منذ أربعين عاما. وقد اكتفى المجلس بمدّة ثلاثة أشهر عمل للتوصل إلى شبه كامل.

من أجل عقد اجتماعي جديد

كان للاتفاقية العالمية لفرص العمل (Global Jobs Pact)التي أطلقت خلال الجمعية العمومية في العام 2009 قيمة مُنذِرة: وهي أنّ تحسين فرص العمل وظروف العمل يعززان النمو والخروج من الأزمة. وقد تجاهلت الدول في العام 2010 هذا الأمر.

نعم هناك توزيعٌ للدخل ليس عادلا فقط وإنّما أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية. فيمكن القول أنّ هذه التوزيع يختلف بين بلد وآخر، وبين مستوى اقتصادي وآخر. ونحن نعرف أقصاها:

- عندما تتقلّص نسبة العمل تزداد نسبة البطالة وتميل اليد العاملة الى الانخفاض على المدى الطويل، ولد معظم اليد العاملة المتخصّصة استعدادا كبيرا للهجرة. وتكون النتيجة في تراجع الاقتصاد.
- وحين تنخفض بحصّة رأس المال مقارنةً مع أماكن أخرى أكثر أمنا أو أكثر ربحية، يهاجر رأس المال وينخفض الاستثمار وتتقلّص فرص العمل ويركد الناتج المحلي الإجمالي.

يعتقد بعض الكتاب أنّ الناتج المحلي الإجمالي يعادل في الواقع مجموع الأجور، وأنّ الأرباح والفوائد ورسوم الإيجار ليسوا إلاّ تحويلات للدخل. ويشرحون بذلك أنّ الأمور الأخرى

متساوية، وأنّ متغير النمو الوحيد يكمن في العمل ومؤشراته هي البطالة والتوظيف، فيكون النمو نتيجة مباشرة للعمل وبالتالي يكون الانتعاش مستحيلا من دون انخفاض نسبة في البطالة.

1. تصبح شبكات الأمان غير فعالة في بلد يتجاوز فيه معدّل البطالة عن المعدل المطلوب لحركة اليد العاملة والتدريب على وظائف جديدة. أليس هذا في الأساس السبب الرئيس الذي يدفع بالتأمين الصحي إلى فشلٍ أكبر في أكثر من بلد، ويصعب بالتالي دعم معاشات التقاعد؟ لقد توقّعنا تمديد حياة، إلاّ أنّ معدّل النشاط كان غير متوقّع وقد انخفض بسبب الاقتصاد الريعي.
2. إنّ الطريقة الوحيدة لخفض معدل البطالة في البلدان النامية يكمن في فرض التأمين ضد البطالة. والأمر أكثر تعقيدًا في البلدان المتقدمة ويتطلب تلطيف الاقتصاد الريعي.

3. يجب أن يكون الحد الأدنى والمتوسط للأجور أن يتناسب و"دخل الفرد الواحد" في ما يختصّ بالقوة الشرائية الحقيقية.

4. يجب الإعتراف باتفاقيات منظمة العمل الدولية وتطبيقها في كل مكان. كما يجب أن يصبح العمل اللائق قاعدةً لجميع المجتمعات.

5. يعتبر التعليم أساس التقدم والديمقراطية، وبالتالي يجب أن يكون متوفّرً مجّانًا للجميع.

6. تعتبر الصحة أولوية المواطنين وهي المجال ذات الأولوية والذي يجب على الدولة تحمّلها.

7. الحوار الاجتماعي أساسٌ في معظم مجالات الحياة العامة، وهو أحد أهمّ عناصر المشاركة في إدارة الدولة والانتماء الوطني.

======